قرار وزاري رقم (14) لسنة 2023م

بشأن اعتماد أدلة وسياسات الإجراءات المالية في الحكومة الاتحادية

وزير دولة للشؤون المالية:

- بعد الاطلاع على الدستور.
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2011 بإعادة تنظيم ديوان المحاسبة،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2016 بشأن المخالفات والجزاءات الإدارية في الحكومة الاتحادية،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2017 بشأن الإجراءات الضريبية،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2017 في شأن الضريبة الانتقائية،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2018 في شأن الدين العام،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (15) لسنة 2018 في شأن تحصيل الإيرادات والأموال العامة،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2018 في شأن الأملاك العقارية للحكومة الاتحادية،
- وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 في شأن المالية العامة وتعديلاته بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2022.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 2014 في شأن قواعد تصنيف الميزانية العامة والهيكل الموحد للحسابات.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (2/2و) لسنة 2017 في شأن اعتماد دليل المعايير المحاسبية.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (3/21و) لسنة 2021 بشأن تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في الحكومة الاتحادية، واعتماد دليل المعايير المحاسبية الواجب تطبيقها في الجهات الاتحادية لسنة 2021.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (1/1و) لسنة 2022 بشأن سياسة المشتريات الرقمية للحكومة الاتحادية،

قرر ما يلي:

ص.ب. 433 • أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة ABU DHABI, UNITED ARAB EMIRATES • فاكس 6713333 2 971+ FAX • هاتف 6726000 2 971+ TEL
ص.ب. 1565 • دبي، الإمارات العربية المتحدة DUBAI, UNITED ARAB EMIRATES • فاكس 3939090 4 971+ FAX • هاتف 3939000 4 971+ TEL

المادة (1)

أولاً: تعتمد أدلة وسياسات الإجراءات المالية المحاسبية لعام 2023 التالية:

1- دليل السياسات والإجراءات المالية الموحد للحكومة الاتحادية على أساس الاستحقاق المحاسبي.

2- ملحق الإجراءات التشغيلية لعام 2023.

ثانياً: تعتمد أدلة سياسة المشتريات الرقمية للحكومة الاتحادية التالية:

1- دليل إجراءات المشتريات الرقمية للحكومة الاتحادية.

2- مصفوفة تفويض الصلاحيات للحكومة الاتحادية.

3- أدلة مستخدم نظام منصة المشتريات الرقمية للحكومة الاتحادية:

- دليل مستخدم الوحدة التنظيمية الطالبة
- دليل مستخدم الوحدة التنظيمية المالية
- دليل مستخدم الوحدة التنظيمية للمشتريات
- دليل مستخدم تسجيل الموردين
- دليل مستخدم الاعتمادات/ الموافقات

ثالثاً: تعتمد أدلة وسياسات الأصول والمخازن لعام 2023 التالية:

1- دليل الإجراءات لتتبع الأصول.

2- دليل حصر وجرد وتقييم الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة في الحكومة الاتحادية.

3- دليل مستخدم نظام المخازن الالكتروني.

4- سياسات وإجراءات التأمين على أصول وخصوم الوزارات والجهات الاتحادية.

رابعاً: تعتمد أدلة وسياسات إدارة الحسابات والأنظمة المالية والخزانة لعام 2023 التالية:

1- دليل الهيكل الموحد لحسابات الحكومة الاتحادية لعام 2023.

2- أدلة تسجيل المعاملات المحاسبية على النظام المالي الاتحادي لعام 2023:

- دليل مستخدم نظام الأصول على أساس الاستحقاق.
- دليل مستخدم نظام الايرادات والمصاريف على أساس الاستحقاق.

ص.ب. 433 • أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة • ABU DHABI, UNITED ARAB EMIRATES • فاكس 6713333 2 971+ FAX • هاتف 6726000 2 971+ TEL
ص.ب. 1565 • دبي، الإمارات العربية المتحدة • DUBAI, UNITED ARAB EMIRATES • فاكس 3939090 4 971+ FAX • هاتف 3939000 4 971+ TEL

3- دليل سياسات وإجراءات اقفال الفترة المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي.
4- دليل الفصل بين الصلاحيات للحكومة الاتحادية.
5- دليل مستخدم الرواتب الاتحادي.
6- دليل مستخدم الأستاذ العام.
7- دليل مستخدم نظام المدفوعات.
8- دليل مستخدم نظام المقبوضات.
9- دليل مستخدم نظام إدارة النقدية والخزينة.

المادة (2)

1- تلتزم الجهات الاتحادية بالقواعد والإجراءات الواردة في الأدلة والسياسات المشار اليها في المادة (1) من هذا القرار.
2- على الجهات الاتحادية متابعة الصفحة الرئيسية للأنظمة المالية والموقع الالكتروني الخارجي لوزارة المالية بشكل مستمر للاطلاع على الأدلة والسياسات والقرارات وذلك للعمل بموجب آخر تحديثات تطرأ عليها.

المادة (3)

تتولى وزارة المالية توفير الأدلة المشار إليها في المادة (1) على الموقع الالكتروني الخارجي للوزارة أو الصفحة الرئيسية للأنظمة المالية المختصة واجراء التحديثات عليها بشكل دوري وفق الحاجة.

المادة (4)

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، ويلغى كل حكم أو قرار يخالف أو يتعارض مع مضمون هذا القرار.

محمد بن هادي الحسيني
وزير دولة للشؤون المالية

صدر بتاريخ:08/رجب/1444هـ
الموافق: 2023/01/30 م

ص.ب. 433 P.O. BOX • أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة ABU DHABI, UNITED ARAB EMIRATES • فاكس 6713333 2 971+ FAX • هاتف 6726000 2 971+ TEL
ص.ب. 1565 P.O. BOX • دبي، الإمارات العربية المتحدة DUBAI, UNITED ARAB EMIRATES • فاكس 3939090 4 971+ FAX • هاتف 3939000 4 971+ TEL